الخصخصة في الإسلام... رؤية اقتصادية

م.د.خولة رشيج حسن
كلية الزراعة/جامعة البصرة

D.Khawla Rashige Hassen
collage of Agriculture
awla_kassem٢٠٠١@yahoo.com

الملخص

يعد موضوع الخصخصة من المواضيع المهمة التي أخذت أهميتها بالتزايد في الآونة الأخيرة نظرا لارتباط هذا الموضوع بالأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها البلدان المختلفة والإصلاح الاقتصادي الذي يترتب عليها.

ويرتبط موضوع الخصخصة بالدور الاقتصادي للدولة وبالتالي النظام الاقتصادي المتبع، اذ أن إحداث تطور في الاتجاهات الدولية نحو هذا النظام او ذاك وبالتالي تطور في اتجاه الدولة يحتم على الخصخصة أن تكون تطور طبيعي يتبع ذلك التغيير وهذا مغاير لما هو عليه في النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ أن دور الدولة وما يرتبط به من أمور يحددها الخالق في القران وكذلك السنة الشريفة. وعلى ذلك وطبقا لهذه التعاليم القرآنية والسنة النبوية فان الخصخصة في النظام الاقتصادي الإسلامي لا تعد مرفوضة رفضا مطلقا ، اذ يقر الإسلام بمبدأ الملكية الخاصة والتي تتلازم مع وجود الملكية العامة.

Privatization in the economic vision of Islam

Abstract

Is the subject of privatization of topics important economic, did not show the theory of privatization in economic thought contemporary as a policy separate from developments in the economies of the advanced industrial countries, but emerged as a result of internal evolution by factors and economic conditions summoned to appear to answer the many difficulties and problems faced by these economies, in the sense Another advocate the privatization did not take place due to the development within the Arab system, but is the solution have been invoked to him from the West, taking as it is without air conditioning and adapt to our requirements economic, as it aims theory of privatization to reduce the role of the public sector in

economic life and prove that the deterioration in the economic situation of the country that have adopted the theory of central planning was due to the dominance of the public sector and control. Although many researchers have touched on this subject and in view of the growing importance of this research has touched on the subject of privatization analysis in an attempt to shed light on the economic vision of Islam to this thread.

The research was based on the premise that ((seen Islam to the privatization process as an unacceptable shift in the framework of Islamic law and on the basis of specific and are not inconsistent with the principles of Islam)) .

المقدمة:

كثر استعمال المصطلح الانكليزي privatization الى العديد من المصطلحات العربية التي استخدمها الباحثين العرب وان كان الاتجاه الغالب بينهم التركيز على (الخاصية) بمعنى ان عملية تحويل المشاريع العامة الى القطاع الخاص ، ادارة وتملكا، هي المقصودة في التعبير الانكليزي، وملاحظتنا هنا تفرق بين اسلوبين هما التعريب والترجمة والظاهر ان كافة المصطلحات التي تستخدم قامت بمحاولات ترجمة لا تعريب ، واللغة العربية بمرونتها قادرة على ايجاد التعريب اللازم للمصطلح الانكليزي، اذ لم تظهر نظرية الخصخصة في الفكر الاقتصادي المعاصر كسياسة منفصلة بين التطورات التي شهدتها اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، وإنما ظهرت كنتيجة لتطور داخلي بفعل عوامل وظروف اقتصادية استدعت ظهورها لتجيب على العديد من المصاعب والمشاكل التي واجهتها تلك الاقتصاديات ، بمعنى اخر ان الدعوة الى الخصخصة لم تتم بفعل تطور داخل النظام العربي بل هي حل قد لجئ اليه من الغرب، اخذ كما هو دون تكييف وتطويع لمتطلباتنا الاقتصادية ، اذ تهدف نظرية الخصخصة الى الحد من دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية واثبات ان التردي في الاوضاع الاقتصادية للبلاد التي تبنت نظرية التخطيط المركزي كان بسبب هيمنة القطاع العام وسيطرته. وعلى الرغم من تطرق العديد من الباحثين لهذا الموضوع وبالنظر لأهميته المتزايدة فقد تطرق هذا البحث بالتحليل لموضوع الخصخصة في محاولة لإلقاء الضوء على رؤية الاسلام الاقتصادية لهذا الموضوع.

هدف البحث:

ايضاح ان الخصخصة في الاسلام هي سياسة اقتصادية تنموية يمكن ان تتبعها اي حكومة بخصوصية اسلامية لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

فرضية البحث:

استند البحث على فرضية مفادها ((**ينظر الاسلام الى عملية الخصخصة على انها تحول مقبول للسياسة الاقتصادية في اطار الشريعة الاسلامية وعلى اسس محددة وبشكل لا يتعارض مع مبادئ الاسلام**)).

مشكلة البحث:

يعد موضوع الخصخصة من المواضيع الحديثة نسبيا وثمراته غير ناضجة بمستوى كاف لحد الان ، وقد تفاوتت المواقف تجاهه من دولة الى اخرى ومن اقتصاد الى اخر تبعا لعدد من الاسباب السياسية والاقتصادية والدينية.

اهمية البحث ومنهجيته:

تكمن اهمية البحث في المكانة المهمة التي احتلتها مواضيع الخصخصة كأحد اساليب الاصلاح الاقتصادي للتخلص من العبء الزائد على القطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بشكل عام والكفاءة الانتاجية بشكل خاص.وقد انتهج البحث اسلوب التحليل الاستقرائي في محاولة لبيان وجهت النظر الاقتصادية للخصخصة في الاسلام.

اولا: مفهوم الخصخصة:

ان اعطاء مفهوم للخصخصة متفق عليه دوليا امر غير ممكن، اذ يتفاوت مفهوم الخصخصة من مكان الى اخر ،ولكن يمكن لنا ان نعرفها على انها فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية ، لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام الى القطاع الخاص. فالدولة في المفهوم الاقتصادي الحديث يجب ان تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا، اما سائر الامور الاخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وذلك في اطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع.

تعني الخصخصة قيام الدولة بتحويل ادارة او ملكية المؤسسات العامة جزئيا او كليا الى القطاع الخاص ، وذلك ضمن اطار شامل وهو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي العام وتوسيع نطاق دور القطاع الخاص ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١]. كما تعرف الخصخصة على انها عملية تغيير في الملكية او الادارة للمؤسسات والمشاريع والخدمات العامة من القطاع العام الى القطاع الخاص اعتمادا على

[١] د.فؤاد شاكر، خصخصة القطاع المصرفي في الدول العربية والدروس المستفادة من التجارب العالمية، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان ، ٢٠٠١، العدد ٢٤٢، ص٤٦.

اليات السوق والمنافسة، وذلك بتطبيق اساليب متعددة تتراوح ما بين عقود الادارة والتشغيل ،والإيجار والتمويل او البيع الكلي او الجزئي الى القطاع الخاص[٢].

كما ان هناك تعريفا اخر للخصخصة بأنها تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص، ادارة او ايجارا او مشاركة او بيعا وشراء في ما يتبع الدولة او تنهض به او تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة او مجال الخدمات العامة[٣].وتتمثل اهداف الخصخصة في الدول المتقدمة في الاتي[٤]:

١- تقليل دور الدولة في انتاج السلع والخدمات.

٢- زيادة الكفاءة الانتاجية للمؤسسات تحت الخصخصة.

٣- اضعاف نفوذ ودور نقابات العمال في القطاع العام.

٤- توسيع دائرة امتلاك الاسهم.

٥- تشجيع ملكية العاملين.

٦- الحصول على الكسب السياسي.

اما في الدول النامية فان الهدف الاساس لعملية التخصيص هو محاولة علاج الازمة الاقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي[٥].لقد عمدت العديد من الدول الى تبني الخصخصة لتحقيق عدة اهداف منها تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على اليات السوق والمنافسة، فضلا عن تخفيف الاعباء المالية للدول التي تسببها شركات القطاع العام وبالتالي توفير موارد مالية لتمويل انشطة اخرى، وتوسيع حجم القطاع الخاص والاعتماد عليه في عملية النمو الاقتصادي.

ثانيا: أساليب الخصخصة:

ان تحقيق الهدف الاساسي من عملية الخصخصة والمتمثل في تحسين الاداء وزيادة الانتاجية يستلزم وجود عنصرين مهمين لا يمكن الاستغناء عنهما وهما:

- توفر المال اللازم للقيام بأعباء ومستلزمات التطوير والتحديث.
- وجود خبرة مناسبة للعمل في بيئة تنافسية

---

[٢] نادية عبد المنعم، الخصخصة واثارها على التنمية، منظمة العمل العربية،ص٨، متاح على الرابط: Alolabor.org/final/images

[٣] مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص.٤٧

[٤] –Stein, H, De-industrialzation, Adjustment, The Word Bank and the Africa, Word Dev.Vol.٢٠.Ap٨٣-٩٥.Great Britain.

[٥]- Ibid.

وفق هذين العنصرين نبين اثار نقل ملكية المؤسسات العامة الى فئة العاملين بصفة عامة والى فئة المستثمرين الاجانب بإطلاق وذلك على النحو الاتي[٦]:

١- نقل ملكية المؤسسات الى فئات العاملين: على ضوء واقع البلاد التي تتبنى سياسة الخصخصة فان دخل العاملين بمؤسسات الدولة التي يراد تخصيصها منخفض، وغالبا ما يقال عن حجم استهلاكهم بحيث لا يتوفر لديهم اية مدخرات ذات شان يمكن التخلي عنها لتطوير المشروعات، وكذلك فان خبرة هذه الفئة في تطوير الاعمال واستكشاف افاق ارحب للإنتاج والتسوق والمنافسة محدودة، وذلك بحكم تعودهم على الروتين الحكومي والقوالب الجاهزة للأداء.

وعليه فان القيام بتحويل ملكية المشروعات الى فئة العاملين لا يوفر ايا من العنصرين المطلوب توفرهما وهما المال والخبرة، وبالتالي فان هذا الخيار يعتبر عديم الجدوى ، ومن التجارب التي دلت على عدم جدوى هذا الخيار انه في عدد من دول اوربا الشرقية ونتيجة لرواسب ايديولوجية وسياسية وتحت ضغط الواقع تم اعتماد هذا الخيار جزئيا ، ولو كان ذلك على حساب الهدف الاساسي من عملية الخصخصة.

ففي بولندا تم بيع الاسهم الى فئة العمال بتخفيض بلغ ٥٠% عن قيمة السعر الذي يباع فيه السهم لغيرهم ، مما قلل من موارد الدولة من بيع مؤسساتها، كما ان الواقع اثبت صعوبة تنازل العمال عن ما اعتبروه حقا في ان يكون لهم صوت مسموع يناقض مبدأ ادارة المؤسسة بأسلوب اقتصادي يهتم بتخفيض التكلفة وبتحقيق الربح، ووقوفهم بما لديهم من ملكية في المشروع في مواجهة اجراءات تخفيض العمالة الفائضة وإجراءات الضبط والحزم في تيسير الاعمال.

٢-نقل ملكية المؤسسات العامة للمواطنين: لاشك ان بعض المواطنين يمتلكون قدرا من الاموال وقدرا من الخبرة ولكن بالنظر الى حجم المشروعات التي يراد تحويل ملكيتها الى القطاع الخاص يظل ما يملكه المواطنون من اموال ومن خبرة محدود جدا بالقياس الى متطلبات الخصخصة.

وبصفة عامة فان معظم الدول التي تتبنى سياسة الخصخصة تفتقر الى وجود مشترين من المواطنين لعدم توفر راس المال الكافي لشراء المؤسسات العامة وعلى سبيل المثال في بولندا ثبتت الاحصاءات ان قدر راس المال المتوفر لدى المواطنين لا يشتري اكثر من ١٠% من قيمة الشركات المطلوب بيعها، وتوفر هذا المبلغ لدى عدد محدود من المواطنين الذين كانوا متمتعين بنفوذ وميزات اثناء الحكم السابق ، وعليه فان قصر ملكية المشروعات العامة على المواطنين وحدهم لا يوفر المتطلبات الاساسية لعملية الخصخصة.

---

[٦] انظر في هذا المجال:

د. سامي عبيد محمد، الخصخصة في الاقتصاد العراقي (الاجراءات والمعوقات)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٧، ٢٠١١، ص٤٣.

رياض دهال و حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط،،الكويت ، متاح على الرابط:/www.arab-api.org

٣-نقل ملكية المؤسسات العامة الى المستثمرين الاجانب بإطلاق: ان جذب استثمارات اجنبية يؤدي الى بيع المؤسسات العامة بقيمتها الحقيقية ، ويوفر متطلبات تطوير تلك المؤسسات والقدرات الادارية المطلوبة إلا ان المضي في ذلك بإطلاق يشوبه بعض المحاذير منها على سبيل المثال:

- تعارضه مع مبدأ السيادة الوطنية، وإذا ما استغل بعض اصحاب المصالح المتضررة هذا الشعار عاطفيا قد يؤدي الى خلق نوع من عدم الاستقرار بما يؤثر سلبا على استمرارية ومردودية تلك الشركات.
- في مرحلة لاحقة فان الارباح التي سوف تتحقق بفعل تطوير هذه المؤسسات تتحول غالبا الى خارج البلد المعني لصلح المالكين الاجانب، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.
- قد يتخوف من ان يؤدي تملك المستثمرين للمؤسسات العامة الى توجيه السياسات الانتاجية والتشغيلية في اتجاهات لا تنسجم مع مصلحة الاقتصاد القومي.

وبناءا على ما سبق يمكن القول ان سياسة الخصخصة اذا ما تمحورت نحو نقل ملكية المؤسسات العامة الى العاملين او المواطنين بالسعر الذي يستطيعون دفعه،سيضيع على الدولة القيم الفعلية المناسبة لمؤسساتها المباعة فضلا عن محدودية القدرة على التطوير والمنافسة وضعف الخبرات والقدرات اللازمة، كما انه اذا ما تم الاتجاه نحو المستثمرين الاجانب بإطلاق فان ذلك قد يؤدي الى بيع معظم مؤسسات الدولة الى ملاك اجانب مما يؤدي الى انتقاص السيادة.

ثالثا: المتطلبات الاساسية لنجاح الخصخصة:

يتطلب انجاح اساليب الخصخصة توافر مجموعة شروط وهذه الشروط تتضمن ما يأتي[٧]:

١- الافصاح (Disclosure) عن كل ماليات المنشأة المراد تخصيصها بأي من الاساليب السابق الاشارة اليها، فإذا كانت الحسابات المالية الختامية للمنشأة تعد بأسلوب معين يخفي بعض الاخطاء او التجاوزات في الماضي فلا مناص من اعادة تطوير هذه الحسابات للسنوات الخمس السابقة لعرض المنشأة للخصخصة بالأساليب والمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا، فان اختلاف المفاهيم وأساليب تصوير الميزانيات والحسابات الختامية يلقي على المشتري عبء اعادة تصويرها وفقا للمعايير الدولية مما يضر في النهاية بمصلحة البائع وهو الدولة.

٢- الشفافية (Transparency) فالاتفاق على اساليب الخصخصة والإعلان عنها منذ البداية وتحديد الجهات المختصة بتطبيق هذه الاساليب والمعايير المطبقة في الاختيار والتفاوض ، يعطي لبرامج الخصخصة الوزن والثقل والجدية وكلها خصائص ضرورية لإنجاح هذه البرامج.

٣- العلانية (Openness) فالعلانية والبعد عن الغموض والسرية في الطرق والأساليب يعطي برامج الخصخصة المساندة المطلوبة بين اجهزة الاعلام ومن الرأي العام وهي متطلبات اساسية تسير بالتوازي مع المسائل الاقتصادية لهذه البرامج.

---

[٧] د. فواد شاكر، مصدر سابق، ص٥٢.

رابعا: مراحل عملية الخصخصة وشروط نجاحها :

تمر عملية الخصخصة privatization process بثلاث مراحل يمكن توضيحها بالتالي[٨]:

أ- مرحلة الاعداد للبدء في برامج الخصخصة per-take off : وتشتمل هذه المرحلة على تحديد إستراتيجية واضحة المعالم المزمع تنفيذه ، كما تتطلب المرحلة ذاتها حملة اعلامية لإعادة الثقة في نفوس المواطنين بقدرة قطاع الاعمال الخاص على تحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية ، وعدم قدرة الحكومة على تملك الوحدات الانتاجية والخدمية والاستمرار في ادارة هذه الوحدات وأسباب ذلك، كذلك تحديد دور الدولة ومؤسساتها في المرحلة المقبلة وشرح الاثار الايجابية والسلبية لبرامج الخصخصة والإعلان عن البرامج الحكومية لتلافي هذه الاثار خاصة فيما يتعلق بقضيتي البطالة والتضخم.

كما يتحدد في هذه المرحلة ايضا دور اجهزة الدولة التي سيكون بيدها وحدها اتخاذ قرار التحول ، فعادة ما يتأخر قرار التحول سنين اذا لم يكن واضحا منذ البداية من الذي يتخذ القرار النهائي في عمليات البيع.

ب- مرحلة الانطلاق نحو التحول take-off تبدأ هذه المرحلة باختيار المنشات الانتاجية والخدمية التي تقرر تحويلها لملكية القطاع الخاص ايا كانت طرق التحويل ويتم ذلك وفق الاستراتيجية والطرق والوسائل التي تم تحديدها في المرحلة السابقة ، وتتطلب هذه المرحلة تكوين جهاز فني حكومي على اعلى المستويات من خبراء متخصصين في الاقتصاد والمحاسبة والقانون والإعلام والاجتماع وخبراء فنيين في نشاط المنشات التي تقرر تحويلها للقطاع الخاص، هذا الجهاز يكون بمثابة مركز ادمغة لضبط ايقاع عملية الخصخصة يعمل جنبا الى جنب مع متخذ القرار النهائي لعملية التحويل.

وهذا الجهاز لا يقوم هو بتقييم اصول الشركات وإنما يضع قواعد وضوابط لمراجعة اساليب التقييم التي تتم في الغالب بواسطة المكاتب الاستشارية المتخصصة سواء الوطنية او الاجنبية ، وتقوم هذه المجموعة ايضا بوضع اطار عام للتفاوض على البيع او التأجير او اية طرق اخرى يتم الاتفاق عليها،ويترك للجهة التي تتخذ القرار النهائي القيام بالتفاوض بنفسها او تفويض جهة اخرى لها مصلحة مباشرة باتمام الصفقة ، كمجلس ادارة المنشأة او جمعيتها العمومية مثلا، كذلك تشتمل هذه المرحلة على تحسين اداء عملية التحول بتدارك الاخطاء والتجاوزات التي يمكن ان تسفر عنها عملية تحويل بعض المنشات للقطاع الخاص وبالتالي يمكن وضع معايير ومؤشرات لكل عملية تحويل ولعملية الخصخصة ككل وهو ما يطلق عليه checks and balances .

---

[٨] د. علي لطفي، برامج الخصخصة في الوطن العربي..دراسة تحليلية،المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٥.

ومن المتوقع في مرحلة الانطلاق نحو التحول ايضا ان تبدأ البرامج الحكومية التي تتعاون فيها مع المؤسسات الدولية وهي التي تسعى الى ازالة الاثار الجانبية لعملية التحول مثل انشاء صندوق يمول عمليات التدريب التحويلي والمشاريع الصغيرة التي تخلق فرص عمل جديدة ، على سبيل المثال الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر وهذه البرامج تهدف الى ازالة اثرين هامين يصاحبان عملية التحول وهما البطالة السافرة والتضخم، حيث تكون اثار الاخير اعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح طبقات محدودي الدخل، فيقع عليها العبء الاكبر لعملية التحول مما يكون له اثار اجتماعية وسياسية وأمنية غير مأمونة العواقب.

ج- مرحلة التحول: وهذه المرحلة تتطلب المراقبة المستمرة للمنشات المحولة وقدرتها على الالتزام بقواعد البيع والشراء او التأجير، كذلك تقوم الحكومة في هذه المرحلة بإزالة كل العقبات التي يمكن ان تعترض عملية التحول وأهمها اعادة توزيع الادوار بين اجهزة الدولة وبين المالكين الجدد للمنشات المحولة ، وتعتبر هذه المرحلة بحق ادق المراحل وأصعبها ، فبعدما كانت الدولة مسيطرة بأجهزتها على معظم القرارات الاقتصادية فالمطلوب منها ان تستخدم وتساعد القرار الاقتصادي للقطاع الخاص ، فإذا زادت معدلات البطالة او ارتفعت الاسعار او اختفت بعض السلع او حدثت مضاربات وكلها سمات طبيعية ونتائج متوقعة لعملية الخصخصة، تبدأ اجهزة الدولة في شن الحملات الدعائية ضد هذه النتائج على اعادة السيطرة المفقودة اليها.

ومن الممكن ان تستجيب الحكومة لهذه الحملات وتتراجع عن برنامج التحول او تنخفض معدلاته، ولكي يتم تلافي كل ذلك فقد اتخذت الدول التي تبنت برامج الخصخصة برنامجا اخر هو برنامج القضاء على البيروقراطية وهو معروف باسم Debureauratiization ويهدف هذا البرنامج الى اعادة النظر بالكامل في كل اجهزة الدولة المتصلة بالنشاط الاقتصادي وإعادة تنظيمها ودمج وإلغاء بعضها وتحديد مهام محددة وواضحة لكل جهاز وتطبيق نظام ترك الخدمة مبكرا ونظام للحوافز يشجع الاجهزة الحكومية على المنح والتيسير وليس المنع والتعقيد وراقبت الحكومة ممثلة في اعلى سلطة تنفيذية هذا البرنامج وتوفير كل السبل لإنجاحه، كما تبنت السلطة التشريعية في الدول التي نجحت فيها برامج الخصخصة اعادة النظر في كل القوانين التي صدرت في فترة التحول الاشتراكي وتملك الدولة لوسائل الانتاج، وذلك بهدف تعديل هذه القوانين او اصدار قوانين جديدة تلغي القوانين السارية وتدعم البنية التشريعية اللازمة لإنجاح عملية الخصخصة.

ان نجاح عملية الخصخصة يتطلب توافر ثلاث عناصر اساسية رئيسية تتمثل هذه العناصر في[٩]:

١- دعم وإقناع وتفهم المواطنين لعملية الخصخصة.

٢- التزام الحكومة بعملية الخصخصة والعمل على تحقيقها بأسلوب رشيد.

---

[٩] نادية عبد المنعم، مصدر سابق،ص٤٠.

٣- يجب ان تقترن عملية الخصخصة بعملية شاملة للإصلاح.

ان عملية الخصخصة معقدة للغاية ، وتنطوي على خطوات معينة ، ينبغي تنفيذها تدريجيا مع الاخذ بنظر الاعتبار بعض الامور منها توفير اطار قانوني جيد التشغيل ، وكذلك وجود سوق كامل التشغيل للأوراق المالية، تسانده القواعد التشريعية الضرورية والخدمات المالية المتطورة.

خامسا: الخصخصة في الاسلام:

موضوع الخصخصة هو عنصر في موضوع أكبر وهو وظائف الدولة أو دور الدولة في المجتمع، وخاصة في المجال الاقتصادي. فكثيراً ما نطالع أثناء نظرنا في موضوع الخصخصة إشارات واضحة إلى انعكاس ذلك على دور الدولة أو وظائف الدولة. ومن الإشارات ما يفيد أن الخصخصة إن هي إلا تهميش لدور الدولة، واختزال لوظائفها، ومنها ما يفيد أن المسألة لا تعدو أن تكون إعادة هيكلة لهذا الدور ولتلك الوظائف دون أن يكون لها علاقة بقوة وضعف، وحجم هذا الدور، بل إن البعض ليذهب إلى أن الخصخصة هي في الحقيقة مزيد من التفعيل والتقوية لدور الدولة، حيث تباعد بينها وبين الانشغال والاستنزاف في أعمال وأدوار لا تمثل قمة الدور أو الوظائف المنوطة بها، وانشغالها بذلك فيه المزيد من الإنهاك والضغط وعدم وجود الفرصة أو القدرة على ممارسة أهم وظائفها. وأيا كان الأمر فالذي لا شك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين هذا وذاك. ومن ثم بات التعرف على وظائف الدولة في الاقتصاد الاسلامي مطلباً ضرورياً للتعرف ولو جزئيا" على موقف الاقتصاد الاسلامي من الخصخصة[١٠].

ويختلف دور الدولة في الاقتصاد الوضعي تبعا للتوجهات والإيديولوجيات المختلفة التي تنتهجها هذه البلدان عن تلك، فهناك دور واسع للدولة في بلد معين نتيجة لانتهاجه الاتجاه الاشتراكي وما يرتبط بهذا التوجه من تهميش للقطاع الخاص وتوسيع لدور الدولة وسيطرة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي ، وفي مقابل ذلك فان هناك بلد اخر يكون للقطاع الخاص فيه دور كبير ومسيطر على النشاط الاقتصادي، فهو القطاع الرائد الذي يقود البلد نتيجة لانتهاج البلد الاتجاه الرأسمالي والذي من ابرز سماته هو تقليص دور الدولة وسيطرة القطاع الخاص على مجمل النشاط والفعاليات الاقتصادية في البلد.

ان احداث تطور في الاتجاهات الدولية نحو هذا النظام الاقتصادي او ذاك ، وبتالي تطور دور الدولة باتجاه معين، يحتم على الخصخصة ان تكون تطورا طبيعيا يتبع ذلك التغيير ،وهذا مغاير تماما لما هو عليه في النظام الاسلامي، اذ ان دور الدولة وما يرتبط به كلها امور يحددها الخالق في القران وكذلك السنة الشريفة ، اذا فالأمر لا يخضع لاجتهادات الافراد والتطور الذي يحدث في النظام الوضعي.

ان هناك فرقا واضحا بين النظام الاقتصادي الاسلامي وبين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، فالنظام الاشتراكي يؤمن بالتأميم باعتبار مصادر الثروة ملكا للجميع ، فلا بد من ان تمحى الملكية الخاصة سواء في

---

[١٠] د.شوقي دنيا،الخصخصة وتقليص دور القطاع العام..موقف الاقتصاد الاسلامي،بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي،كلية الشريعة-جامعة ام القرى،٢٠٠٣،ص١٣.

مجال الانتاج او الاستهلاك، وعليه فان الخصخصة تتناقض مع النظام الاشتراكي، لأنها تحول الملكية الخاصة الى ملكية عامة على نقيض الخصخصة. اما النظام الرأسمالي فهو يعتبر الملكية الخاصة غير المحدودة هي الاساس، فالمسالة تنعكس تماما مع ما تذهب اليه الاشتراكية. فالملكية الخاصة تغزو جميع عناصر الانتاج من الارض والآلات والمباني والمعادن،ومن هنا كانت الخصخصة وليدة النظام الرأسمالي، اما النظام الاسلامي فيقر مبدئية شكلي الملكية العامة والخاصة[١١].

ان الخصخصة في النظام الاقتصادي الاسلامي لا تعتبر مرفوضة رفضا مطلقا (كما هو الحال في النظام الاشتراكي)، لأنه يقر مبدأ الملكية الخاصة التي هي الاساس في الخصخصة، ولكن قبوله لها يعتمد على النقاط التالية[١٢]:

- الضرائب الثابتة التي فرضها الاسلام على الملكية الخاصة والمتمثلة في الخمس والزكاة كنموذجين بارزين، وربما نعتبر بعض الاحكام الاخرى ضمن هذا الاطار، كنظام الكفارات الذي هو فرض ضريبة مالية على المخالفات العبادية.
- الضرائب المتحركة التي خول الاسلام فيها الحاكم ان يفرض ضريبة مالية على بعض الاموال التي يرى فيها نموا للملكية الخاصة بشكل مطرد بنحو يسمح بفرض ضريبة عليها لسد حاجة اجتماعية عامة،ومثال ذلك ما ورد من ان امير المؤمنين علي عليه السلام فرض على الخيل وعلى الارز ضريبة لم تكن في السابق.
- تحديد الكيف، فلقد نهى الاسلام عن بعض المعاملات ،وهذه المعاملات قد تكون مثمرة للفرد ولكنها جدَ مضرة وهذا الضرر اوجب المنع عنها، اذ ان تحديد الكيف سوف يؤدي الى تحديد الكم بشكل طبيعي، ومثاله تحريم الربا.
- ذم المال وذم الربح، اذ وردت العديد من الروايات وبالسنة متعددة تذم جمع المال، ومنها ما يحذر منه ، اذ ورد عن الامام الباقر عليه السلام((ليس من شيعتنا من له مئة الف ولا خمسون الفا ولا اربعون الفا، ولو شئت ان اقول ثلاثون الفا لقلت، وما جمع رجل قط عشرة ألاف من حلها)).
- اعتبار المال وسيلة لا غاية فالإسلام يعتبر ان القيمة الاساس هي الانسان ، وان المال النافع الذي ينبغي تأمينه هو الذي يعود بالنفع على الانسان.
- تفتيت الثروات الموجودة عبر نظام الارث، والدعوة الى مشاركة الفقراء الاغنياء في اموالهم.

ومن الممكن ان نشير الى نموذج فقهي للخصخصة في الاسلام يتمثل في احياء الارض الموات، فقد روي ان رجلا اتى ابا عبد الله (ع) يسأله عن رجل اخذ ارضا مواتا تركها اهلها ، فعمرها واستثمرها ،وكان الجواب

---

[١١] لمزيد من الاطلاع انظر:

محمد باقر الصدر،اقتصادنا، مؤسسة بقية اللهلنشر العلوم الاسلامية،النجف الاشرف، الجزء الاول،٢٠٠٣،ص٥٠.

[١٢] د. ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم، الخصخصة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي..دراسة مقارنة،دبي،٢٠١١،ص٦٥.

هو ان الامام علي امير المؤمنين (ع)، قال :من احيا ارضا من المؤمنين فهي له وعليه اجرتها تودى الى الامام الشرعي، وعلى ذلك فان الارض الموات تدخل في نطاق العام، اي تعود ملكيتها للدولة وقيام اي فرد بعملية الاحياء لا يخرج الارض عن الملكية العامة للدولة. اي لا يسمح للفرد بتملك رقبتها وان احياها وإنما فقط له حق الاختصاص بها، اي يمنع الاخرين في مزاحمته في حقه هذا . ويبقى عليه اداء الاجرة عنها للدولة.

وكما نلاحظ من هذا المثال فان عملية احياء الارض تشكل نموذج للخصخصة لان على من يريد ان يستفيد من الارض الموات يجب ان يدفع اجرة للدولة الاسلامية ويثبت له الحق فيها. من ذلك يتضح ان الاسلام يقبل بالخصخصة في حدود الشريعة الاسلامية باعتباره يقر بالملكية الخاصة والتي هي ركيزة اساس لقيام الدولة في الاسلام .

ان المنهج الاقتصادي الاسلامي في نظرته الفطرية الموضوعية والواقعية والتي تقوم على اساسين هما:

١- الملكية الخاصة والتي هي اساس وعصب النشاط الاقتصادي والتي تتفق مع غريزة الانسان للعمل والكسب والتملك وتنمية المال.

٢- الملكية العامة والتي تتمثل بالمشروعات والهيئات والمؤسسات ذات النفع العام والتي لا يقبل عليها الافراد لانعدام الربحية.

اذ يقر الاسلام الملكية الخاصة فإحكام الزكاة والميراث والبيع والإحياء وغيرها من الاحكام الاسلامية الثابتة التي طبقها الرسول عليه وعلى اله الصلاة والسلام في مجتمع الرسالة تشكل جزءا حيويا من بناء الاسلام وكلها تؤكد مشروعية التملك الخاص وتتعدى الشريعة الاسلامية ذلك الى وضع اسس لحماية الملكية الخاصة اذا كانت مشروعة. ويختلف النظام الاقتصادي الاسلامي عن النظام الاقتصادي الرأسمالي في ان الاول يقر بحق التصرف في الملكية واستغلالها، ولكن هذا الاستغلال مقيد في الاسلام في حين انه مطلق في النظام الاخر.ومصدر هذا التقييد هو الحكم الشرعي،فالله سبحانه اعلن في الملا الاعلى استخلاف الانسان على الارض ((وإذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة))[١٣]، وأمر الانسان بالإنفاق مما خول من نعمه تعالى ((وانفقوا مما جعلناكم مستخلفين فيه))[١٤].ان هذا الاستخلاف يتجاوز اثبات حق التملك المقيد الى اوسع من ذلك في وجوب ادارة الثروة لتحقيق المصلحة الخاصة للمالك وكذلك المصلحة العامة. وعلى ذلك فان الملكية هي حق له وظيفة اجتماعية، أي بمعنى اخر هي مجموعة من الحقوق مقرونة بمجموعة من الالتزامات والضوابط اللتان تحكمهما الشريعة الاسلامية.

ان فلسفة الاسلام الاقتصادية تختلف عن فلسفة نظام السوق الى حد كبير فالاقتصاد الاسلامي يكون للقطاع الخاص فيه المبادرة الفردية من خلال الاحكام الشرعية وهو اقتصاد تمارس فيه الدولة قوامتها على اداء القطاع الخاص من خلال مسؤوليتها عن تنفيذ الاحكام الشرعية التي تشكل ضوابط النشاط الاقتصادي

---

[١٣] القران الكريم، سورة البقرة، الاية ٣٠.

[١٤] القران الكريم، سورة الحديد، الاية ٧.

في مختلف مجالاته. فضلا عن انها تملك جزء مهم من الموارد التي تشكل موضوع الاستخلاف الاجتماعي، كما انها مؤتمنة على الموازنة العامة التي تؤمن من بيت المال وهو مؤسسة تلازم قيام الدولة وتسهم في اداء وظائفها الاقتصادية والسيادية.

وتتفاعل الملكية الخاصة والعامة في اطار الضوابط الشرعية لكل منهما بما يحقق النشاط الاقتصادي المتزن والذي يحقق الحياة الرغيدة للفرد والمجتمع في الدنيا والفوز برضا الله وثوابه في الاخرة، أي تحقيق الاشباع المادي والروحي المتمثل في عبادة الله عز وجل ، وأساس ذلك قول الله عز وجل ((وما خلقت الجنَ والإنس إلا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون انَ الله هو الرزاق ذو القوَة المتين))[١٥].وعلى ذلك فان مسؤولية الحكومة او ولي الامر هو الحفاظ على الملكية الخاصة والعامة وتنمية كل منهما.

وعلى ذلك فإن الاقتصاد الاسلامي يؤمن بأن قيام الدولة القوية أساس لوجود القطاع الخاص القوي والفعال، وفي الوقت نفسه فهو يؤمن بان وجود هذا القطاع يعد ركيزة اساسية لوجود الدولة القوية . ويترتب على ذلك ضرورة وجود الطرفين معاً وبهذه المواصفات. مع تمييز دقيق وصريح وحاسم بين دور الدولة ودور القطاع الخاص. إن دور الدولة هو الحكم والسلطة والإشراف والتنظيم وضبط الايقاع وتهيئة المناخ والرقابة والمتابعة والدعم والتقويم، ودور القطاع الخاص هو الممارسة والتنفيذ للأنشطة الاقتصادية في ظل هذه الرعاية وذاك التقويم من قبل الدولة.

الاستنتاجات:

مما تقدم يمكن لنا ان نستنتج ما ياتي:

١- ان الهدف الاساس لعملية الخصخصة هو محاولة علاج الازمات الاقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

٢- يتطلب تحقيق الهدف الاساس لعملية الخصخصة توافر عنصرين مهمين هما توافر المال اللازم للقيام بها ، فضلا عن وجود الخبرة الملائمة للعمل.

٣- يجب ان تقترن الخصخصة بعملية اصلاح شامل ، اذ يعد ذلك من المقومات المهمة لنجاح عملية الخصخصة.

٤- الاقتصاد الاسلامي يؤمن بان الدولة القوية الفعالة هي متطلب أساس لنجاح القطاع الخاص وضمان قوته وفعاليته ، كما يؤمن بأن وجود هذا القطاع الخاص القوي هو ركيزة أساسية من ركائز وجود الدولة القوية. ويترتب على ذلك ضرورة وجود الطرفين معاً وبهذه المواصفات.

٥- ان الخصخصة في النظام الاقتصادي الاسلامي تعتبر مقبولة بشكل مطلق، لأنه يقر مبدأ الملكية الخاصة التي هي الاساس في الخصخصة.

---

[١٥] القران الكريم، سورة الذاريات، الايات ٥٦-٥٨.

٦- تتفاعل الملكية الخاصة والعامة في اطار الضوابط الشرعية لكل منهما بما يحقق النشاط الاقتصادي المتزن والذي يحقق الحياة الرغيدة للفرد والمجتمع.

التوصيات:

وبناءا على الاستنتاجات السابقة نوصي بالاتي:

١- يجب العمل على اجراء اصلاحات شاملة تهيء الارضية للقيام بعملية الخصخصة، بناءا على وضعية الاقتصاد.

٢- العمل على تقوية الدولة من خلال محاربة الفساد الاداري والمالي والذي يعد احد اهم نقاط الضعف في الادارة، وما الى ذلك من نتائج سلبية على مجمل الاقتصاد.

٣- العمل على تهيئة الكوادر العاملة من خلال التوعية وعمل القيام بدورات متخصصة لهذه الطبقة من اجل توعيتهم للمرحلة القادمة وما تتطلبه من ظروف موضوعية.

المصادر:

١- محمد باقر الصدر،اقتصادنا، مؤسسة بقية الله لنشر العلوم الاسلامية،النجف الاشرف، الجزء الاول،٢٠٠٣.

٢- د. ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم، الخصخصة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي..دراسة مقارنة،دبي،٢٠١١.

٣- د.فؤاد شاكر، خصخصة القطاع المصرفي في الدول العربية والدروس المستفادة من التجارب العالمية، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان ، ٢٠٠١، العدد ٢٤٢.

٤- نادية عبد المنعم، الخصخصة واثارها على التنمية، منظمة العمل العربية،
Alolabor.org/final/images متاح على الرابط:

٥- مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

٦- .شوقي دنيا،الخصخصة وتقليص دور القطاع العام..موقف الاقتصاد الاسلامي،بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي،كلية الشريعة-جامعة ام القرى،٢٠٠٣.

٧- د. سامي عبيد محمد، الخصخصة في الاقتصاد العراقي (الاجراءات والمعوقات)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٧، ٢٠١١.

٨- رياض دهال و حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط،،الكويت ، متاح على الرابط:

٩- د. علي لطفي، برامج الخصخصة في الوطن العربي..دراسة تحليلية،المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة، ٢٠١٠.

١٠-Stein, H, De-industrialzation, Adjustment, The Word Bank and the Africa, Word Dev.Vol.٢٠.Ap٨٣-٩٥.Great Britain. Alolabor.org/final/images